القضية الرابعة: الهجرة غير الشرعية

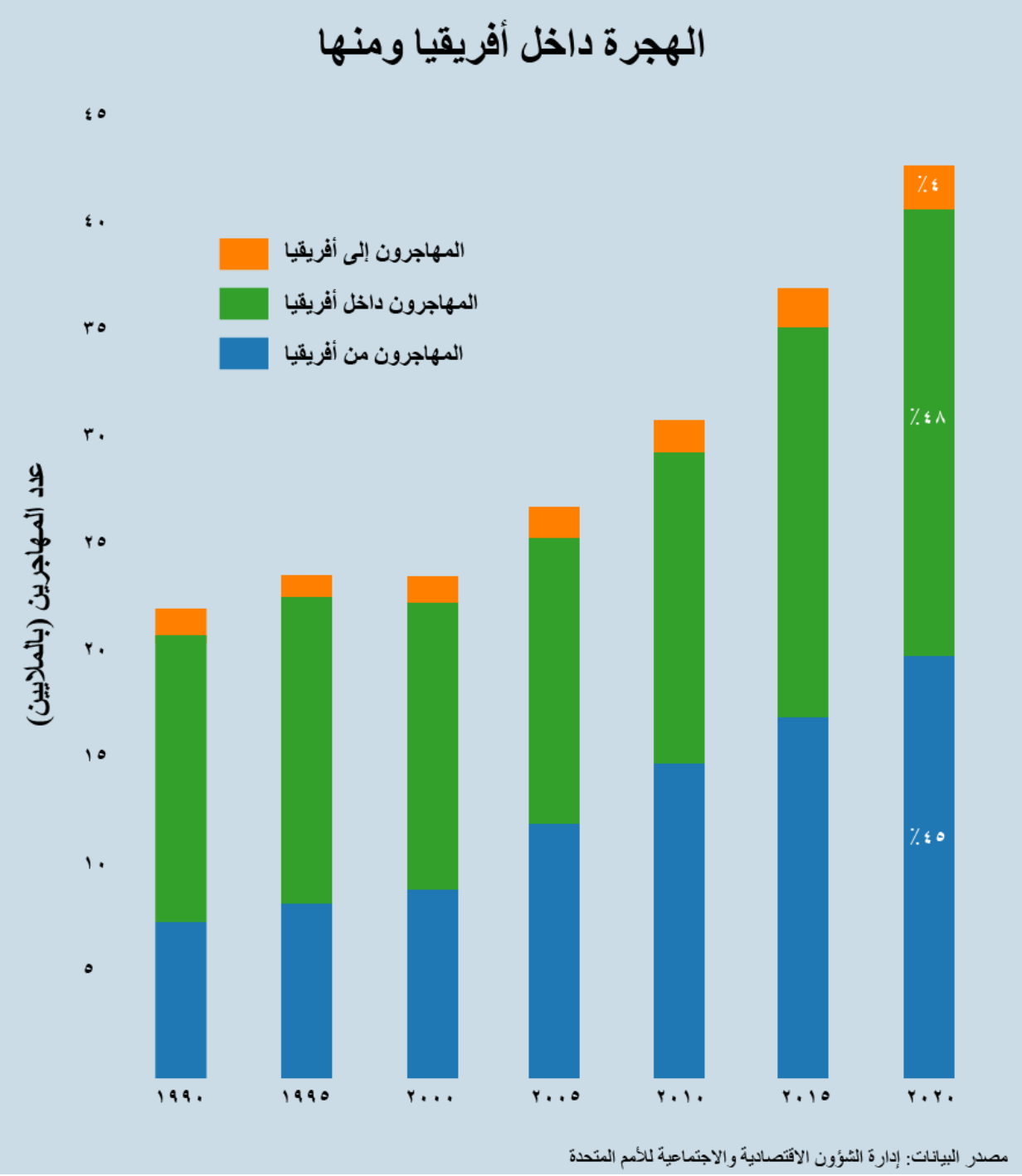

تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي انتشرت بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت تؤرق المجتمع الدولي، إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، أو في الدول الأقل تقدما كدول آسيا ودول المشرق العربي، وفي دول أمريكا اللاتينية، إذ أصبحت دولا كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة لها، حتى الظاهرة تطال إفريقيا، إذ أن الحدود الموروثة التي أسفر عنها الاستعمار لا تشكل بالنسبة للمناطق المجاورة حواجز عازلة ولكنهم يخترقون تلك الحدود وخاصة في بعض الدول كساحل العاج وجنوب إفريقيا

ونيجيريا.وتمثل الطريقة التي يهاجر بها المهاجر السري وكذلك وضع و صعوبة في تحديد حجم الهجرة غير المنظمة.

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرّف الهجرة غير الشرعية بالإنجليزيّة Illegal Immigration :على أنّها انتقال الأفراد للعيش في بلاد ما دون الحصول على موافقتها ووفقاً لذلك يعدّ المواطن غير الشرعيّ هو المقيم بشكلٍ غير قانونيّ.

أو هي دخول الأفراد إلى دولة جديدة دون قدرتهم على الحصول على تأشيرة الدخول لسببٍ ما، أو دخولهم إلى الدول التي ليس لها اتفاقيات الإعفاء التلقائي من تأشيرة الدخول، ممّا يضطرّهم إلى الدخول لتلك الدولة عن طريق عبور الحدود بشكلٍ غير قانوني ودون تفتيش، كما يصبح الأفراد المقيمين في دولة ما مواطنين غير شرعيين بعد حرمانهم من حق اللجوء وحق الحماية المؤقت الذي كانوا يتمتّعون به، ومن العوامل التي تستدعي دخول البلاد بشكل غير شرعي حاجة الأفراد لتحسين الوضع الاقتصادي والأسلوب المعيشيّ، والتخلص من الفقر والبطالة.

أو هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة أيضا التي تتم سريا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.

ثانيا: أسباب الهجرة غير الشرعية:

1-العامل الاقتصادي :حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات جنوب المتوسط وافريقيا وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت من الجامعات والمعاهد، ولم تعثر على عمل ، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لاسيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية وتوفير فرص العمل.

2-**العامل السياسي** :حيث الاضطرابات التي تضرب الكثير من دول جنوب المتوسط وافريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة بعض قطاعات المجتمع التفرد على الأوضاع الظالمة من جانب آخر.

3-**العامل الاجتماعي** :يرتبط بالتهميش المستمر وظاهرة ترييف المدينة، أو ما يتم تداوله بخصوص قصص ناجحة عن مهاجرين حققوا مشاريع وحصلوا على فرص عمل لائقة في الدول التي هاجروا اليها

4-**العامل النفسي** :لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يؤدي سماسرة الهجرة دورا مهما في هدا المجال حيث يقومون بنشر أفكار سلبية تؤدي الى التشاؤم والإحباط في أوساط الشباب ،خاصة في ظل امتلاك هؤلاء الشباب لإمكانات مختلفة .

5-**عامل الاتصالات والإعلام الجديدة** :حولت هذه الثورة العالم إلى قرية صغيرة، وجمعت قطاعات عريضة من شباب دول العالم الثالث على د راية تامة بأنماط العيش في المجتمعات المتقدمة ويقارنونها بما يكابدونه في بلدانهم ومن ثم تزداد رغباتهم في الهجرة لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من إفريقيا، محاولين العمل في الاعمال الهامشية التي يعمل فيها الاوروبيون.

-6 **أسباب أمنية**:- من الطبيعي أن يختار المهاجر غير الشرعي دولة تتمتع بمستوى أمن عالي ليتسلل إليها. ويأتي عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في عدد من الدول سواء العربية أو الافريقية ليكون عنصرا آخر و ا رء تنامي ظاىرة الهجرة غير الشرعية، حيث تفر أعداد كبيرة من المواطنين من بلدانهم بحثا عن الاستقرار .

ثالثا: أنواع الهجرة:

1-الهجرة الداخليّة: هي انتقال السّكان بين الأقاليم التي تقع داخل حدود الدولة، حيث يتميز الانتقال في هذا النوع بأنه ذو مسافة صغيرة، ولا توجد به مشاكل كاختلاف اللغة أو الخروج من دولة والدخول في أخرى، كما يندرج تحت هذا النوع الهجرة الريفية، وهي انتقال السكّان من منطقة الريف إلى منطقة الحضر.

2-الهجرة الخارجيّة: هي انتقال السكّان جغرافياً عبر حدود البلاد السياسية، ويكون الهدف من هذا الانتقال هو الاستقرار، سواء كانت المسافة المقطوعة عدة كيلومترات أو عشرات الآلاف من الكيلومترات.

3-الهجرة المؤقتة: هي انتقال السكّان الجغرافي لمكان آخر، لكن يتميز هذا النوع من الهجرة بأنه انتقال لفترة زمنية محدودة، ثم يعود السكّان إلى موطنهم الأصلي، ويتمثّل هذا النوع في انتقال الأفراد الموسمي، أو هجرة الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى.

رابعا:آثار الهجرة غير الشرعية:

ينتج عن الهجرة غير الشرعية العديد من النتائج التي قد تؤثّر سلباً على المجتمع والدولة سواء كانت الدولة المصدرة او دول العبور او الدول المستقبلة، وفيما يلي بعض منها:

1-**الجرائم**: قد يرتكب بعض المهاجرين غير الشرعيين بعض الأنشطة الإجرامية كتعاطي المخدّرات، أو اللّجوء إلى استخدام وثائق أحد المواطنين بشكلٍ غير قانونيّ؛ بهدف الحصول على العمل بسبب عدم توفّر وثائق رسمية لهم.

2-**التنافس على فرص العمل المتاحة**: يوافق بعض المهاجرين غير الشرعيين على العمل بالحد الأدنى من الأجور، ودون المطالبة بأيّ مزايا متعلّقة بالعمل كالحصول على التأمين، ممّا قد يُحدث تنافساً بين كلٍّ من أولئك المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين، إذ قد يفضل بعض أصحاب العمل توظيف أولئك المهاجرين بسبب مصلحتهم في دفع أجور أقل ودون إلزامهم بتأمينهم. ومن جهةٍ أخرى لا يستطيع المهاجرون غير الشرعيين تقديم شكاوى أو مقاضاة صاحب العمل في حال تعرّضوا لإحدى المشاكل المرتبطة بالعمل.

3-**التسبُّب في إلحاق الضرر بالممتلكات الشخصية للأشخاص أو الأماكن العامة**: قد يقوم بعض المهاجرين غير الشرعيين باقتحام منازل المواطنين وسرقتها، أو تخريب بعض الممتلكات العامة، وعلى الحكومة تحمّل نفقات إصلاح تلك الأضرار.

4-**خسارة الإيرادات الضريبية**: يؤدي توظيف المهاجرين غير الشرعيين إلى تهرُّب أصحاب العمل من دفع الضرائب المطلوبة منهم، وبالرغم من انعكاس ذلك على انخفاض تكاليف الإنتاج والخدمات المُقدَّمة من صاحب العمل للمستهلكين، إلّا أنّ ذلك يؤدي إلى التقليل من عائدات الضرائب، والذي بدوره يؤدي إلى تقويض البرامج الحكومية، وتوقّف المشاريع الحكومية المخصّصة لتحقيق مصلحة المواطنين إيمان الحياري https://mawdoo3.com .

- **حلول ومقترحات لقضية الهجرة السرية:**

ترى الدكتورة كريمة بن دراج إن حل مشاكل الهجرة السرية ربما يمر حتما عبر إعادة النظر وبشكل جذري في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى بخلفية مغايرة تنفتح عموديا وأفقيا على ثقافة حقوق الإنسان بما بي حقوق موضوعية مرتبطة بالنوع البشري:

-إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحد من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وقراره السياسي، مع ما يقتضيه ذلك من تحمل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تبعية الجنوب للأسباب التي سبق ذكرها.

- توخي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية التي لها علاقة بالحريات العامة والفردية، ووضع برامج تنموية تستثمر فيها المدخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية، ذلك أنه لا مجال للتنمية في أوضاع غير مستقرة سياسيا واجتماعيا ،ومن مقتضيات هذه التنمية أن يقع استثمار لرأس المال الوطني داخل الحدود الجغرافية لموطن المعني، فدول الجنوب شهدت استنزافا آخر يتمثل في هجرة الرأسمال الوطني خارج الحدود لاستثماره في دول الشمال.

-تكوين تجمعات اقليمية حقيقية مهمتها السير على التكامل الاقتصادي والتنموي وفي مجال الحريات بين الدول المعنية.